

الطفل والأسرة والأحداث والمسنين والمعاقين، بما يضمن للجميع حقوقهم. ويحافظ عليهم بجانب التفاعل الإيجابي تجاه مجتمعهم، بما يضمن مشاركة جميع فئات المجتمع في القيام بواجباتهم في تنمية مجتمعهم. 3-2-7 تحقق الرأي الاجتماعي لكل أفراد المجتمع من خلال التشريعات التي تحارب الأوضاع والانحرافات الاجتماعية مثل الأمان المفقود وغسل الأموال والثقافة الذهنية، باعتبار أن تلك التشريعات تضمن مبدأ جمعية توجيهية أساليب التدخل لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والنظام الاجتماعي، كما يقلل من الانحرافات والتشكلات الاجتماعية. 3-3-1 وضع وسائل الانتاج بصفة عامة في نظام الملكية العامة للشعب على أساس صالح الشعب لتحقيق الأهداف الاجتماعية، وندعو القوى إلى الطبقات، وفي نفس الوقت السيرة الكاملة على الوسائل المتاحة، يمكن عن طريقها تهيئ الفرص المتاحة لكل المواطنين. 3-3-2 توزيع الملكية الزراعية والعقارية عن أوضاع استغلالها، وعن طريق فرض قوانين الضريبة التصاعدية. 3-3-3 تنظيم الأساسية لمواجهة مشكلة الزيادة السكانية التي تهدد جهود الشعب بالانتقال نحو مستوى إنتاج وتوفير الانتاج الاجتماعي. حراسة المجتمع عن طريق رعاية الأسرة والطفولة والإعاقة. وضع حد أدنى للحدود، وإشراك العاملين بالإدارة، بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل بما يضمن كرامة العمال. 3-3-5 كفالة الرعاية الصحية عن طريق قوانين التأمين الصحي الشامل للمجتمع. وضمان الاجتماعي ضد الشيخوخة والعجز والمرض لتصبح مغلقة وإبقاء للفئات التي أدت دورها في المجتمع،